مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٩٩

الثلاثاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنتزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد كيسليتسيا
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هاتاو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2017/924)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2017/925)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2017/924)

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2017/925)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إريتريا وجيبوتي والصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أود أن أرحب بمعالي السيد عثمان صالح، وزير خارجية إريتريا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/945، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/924، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، وإلى الوثيقة S/2017/925، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السنغال، السويد، فرنسا، كازاخستان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، مصر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت: ١١ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) اليوم، وهو القرار الذي يمدد نظام الجزاءات المفروضة على كل من إريتريا والصومال لمدة ١٢ شهرا إضافية. إنه نظام حيوي بالنسبة للمنطقة، حيث أنه يبقي على الأسلحة والأموال بعيدا عن أيدي حركة الشباب ويساعد على تعزيز السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

بيد أننا ندرك أيضا أن ثمة تباينا في وجهات نظر أعضاء المجلس بشأن النظام المتعلق بإريتريا، ومن ثم فقد عملنا جاهدين بصفتنا قائمين على الصياغة لتحقيق التوازن بين وجهات النظر هذه. والقرار المُتخذ اليوم هو نص مدروس، يقر بتلك الاختلافات ويحاول التقريب بينها. ونشعر بخيبة أمل نظرا لعدم تمكن بعض أعضاء المجلس من تأييد القرار اليوم، ولكنني أشكر جميع أعضاء المجلس على تعاونهم ومشاركتهم في صياغته.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإن نظام الجزاءات سيواصل عمله الهام. ففي الصومال، سيواصل منع تدفق الأسلحة غير المشروعة والتمويل إلى الجماعات الإرهابية؛ وسيساعد في الحفاظ على الموارد الصومالية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في الصومال؛ وسيساعد في تعزيز قوات الأمن الوطنية الصومالية من خلال منحها إمكانية الحصول على ما يلزم من المعدات والدعم لبناء نظام أقوى لإدارة الأسلحة والذخائر. كما اتفقنا، من خلال القرار، على اتخاذ خطوات إضافية لدعم الصومال. ويطلب النص أن يوصي فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بمزيد من الإجراءات التي يمكننا اتخاذها ضد أولئك الذين يواصلون تمويل حركة الشباب من خلال انتهاك الحظر المفروض على الفحم، فضلا عن التوصية بخطوات إضافية لمنع وصول السلائف الكيميائية إلى هذه الحركة.

وسيواصل النظام، من خلال هذه التدابير الجديدة والقائمة، دعم التقدم الكبير الذي أحرزه الصومال خلال هذا العام، بما في ذلك في مؤتمر لندن المعقود في أيار/مايو. ونتطلع إلى الاجتماعات التي ستُعقد في كانون الأول/ديسمبر في مقديشو والتي ستؤسس مزيدا من المعالم الهامة صوب تحقيق الاستقرار والازدهار في الصومال. وهذه جهود ينبغي لنا جميعا أن ندعمها. إننا لن نسمح للجماعات الإرهابية من على شاكلة حركة الشباب بتقويض هذا التقدم من خلال ما تشنه من هجمات عشوائية على المدنيين.

وفي ما يتعلق بإريتريا، ينوه القرار بالتطورات الإيجابية التي حدثت في هذا العام. فلم تقع أي أعمال استفزازية على حدود جيبوتي عقب انسحاب القوات القطرية، ونرحب بأن فريق الرصد لم يجد مرة أخرى أي دليل قاطع على الدعم الإريتري لحركة الشباب. كما نرحب بالجهود التي تبذلها قطر في عملية الوساطة حتى الآن. وأنا واثق بأننا، كمجلس، نقف جميعا على أهبة الاستعداد للعمل مع إريتريا بصورة بناءة، ولكن هذه الجهود يجب أن تُقابل بالمثل. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فقد أوضحنا في القرار الطريق الذي يجب أن تسلكه إريتريا من أجل الامتثال التام لحظر توريد الأسلحة والتعاون الكامل مع اللجنة العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، وكذلك فريق الرصد، حتى نستطيع أن نشعر بالرضا عن ذلك.

وبصفتنا قائمين على الصياغة، فإننا على استعداد لدعم كازاخستان بصفتها رئيسة لجنة الجزاءات لبدء هذا العمل، ويحدوني الأمل في أن ينضم جميع أعضاء المجلس إلي في تشجيع إريتريا بصورة قوية على العودة إلى صفوف المجتمع الدولي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، الذي يجدد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لمدة سنة أخرى. وتستحق المملكة المتحدة الثناء على كل هذه الجهود في تيسير القرار وفي محاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من ملاحظات وإسهامات أعضاء المجلس.

ويتصف نظام الجزاءات هذا بأهمية حاسمة لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين، وينبغي إيلاء قدر كبير من الأهمية لتنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا. وفي هذا الصدد، من المؤكد أن فريق الرصد قدّم معلومات وتحليلات مستفيضة في أحدث تقريرين سنويين له عن الصومال وإريتريا (S/2017/924 و S/2017/925 على التوالي)، وينبغي لمجلس الأمن أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للفريق على جهوده المتفانية في رصد تنفيذ نظام الجزاءات.

ونعتقد أنه من المناسب توجيه الشكر إلى الدول التي صوتت لصالح القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، لأننا ندرك هذه البادرة كتعبير عن التزامها بتحقيق السلام والأمن في القرن الأفريقي – المنطقة التي تمسّ الحاجة فيها إلى استراحة ولو مؤقتة من العدد الهائل من الصراعات التي تؤثر عليها. وبالتالي، فإننا نشعر ببالغ التقدير ليس لأننا مولعون بالجزاءات، ولكن لأنه لا يوجد الآن بديل آخر لوقف الأعمال المؤدية إلى زعزعة الاستقرار، الأمر الذي يستحيل تجاهله في تقارير فريق الرصد.

وبالنسبة إلى الحالة في الصومال، فإن تزايد نفوذ تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هو مدعاة للقلق الشديد الذي يشكل سببا إضافيا لمواصلة تكثيف جهودنا في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. بيد أن ذلك لا يمكن القيام به دون توفير الدعم اللازم لقوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولا يسعنا أن نعتبر المكاسب الأمنية التي تحققت في السنوات الأخيرة أمرا مسلّما به لأنه، كما رأينا في الآونة الأخيرة، قد يكون من اليسير عكسها في غياب الدعم والمشاركة المستدامين على الصعيد الدولي.

في ما يتعلق بإريتريا، وعلى الرغم من تزايد وتيرة الضغط في الفترة التي تسبق تجديد الولايات، لم نر أي تغيير على الاطلاق في أنشطة البلد المزعزعة للاستقرار في المنطقة. فهو يواصل انتهاك حظر توريد الأسلحة، ويدعم الجماعات المعارضة المسلحة التي تعمل في المنطقة. واستنادا للأدلة الدامغة، عمد فريق الرصد إلى توثيقه جيدا لمدى استمرار إريتريا في انتهاك نظام الجزاءات، في تجاهل تام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا الأمر لا يمكن ولا ينبغي الاستخفاف به.

وبخصوص توفير الأدلة القاطعة على دعم إريتريا لحركة الشباب، نحن ندرك أن هذا العمل لا يزال جاريا، لأن فريق الرصد لم يتمكن بعد من التوصل إلى نتيجة واضحة جرّاء أعمال التحقيق التي يضطلع بها. ولكنه لم يستبعد دعم إريتريا لحركة الشباب. وينبغي أن يكون مفهوما، وفقا لتقرير فريق الرصد عن إريتريا، أنه لم يتمكن من العثور على أدلة قاطعة. وعدم وجود أدلة قاطعة لا يعني أقلّه انعدام وجود هذه الأدلة، ولا سيما في ظل الظروف التي حالت دون قيام فريق الرصد بزيارة إريتريا. لذلك، ينبغي أن نفسح المجال أمام فريق الرصد لإنهاء تحقيقاته.

إن إريتريا تواصل عرقلة تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩). وينبغي دعوتها إلى توضيح الحالة المتعلقة بمن تبقى من سجناء الحرب من أبناء جيبوتي. ولم تعترف إريتريا حتى بوجود سجناء الحرب هؤلاء، ولكنها ذكرت في وقت من الأوقات أنهم لقوا حتفهم. ونلاحظ ما ورد ذكره في منتصف المدة لاستكمال التقرير النهائي من أن هؤلاء السجناء قد لا يزالون على قيد الحياة، الأمر الذي يتعارض مع بيانات إريتريا. لذلك، يتعين على إريتريا أن توضح الحالة المتعلقة بمن تبقّى من أسرى الحرب، تمشيا مع التزاماتها بموجب المعاهدة، وعملا بالقرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) الذي اتخذناه اليوم.

ولم تقدّم إريتريا بعد جوابا بنّاء على طلب كل من فريق الرصد بزيارة المنطقة المتنازع عليها بين جيبوتي وإريتريا وبعثة تقصي الحقائق التابعة للاتحاد الأفريقي عقب انسحاب القوات القطرية. أمّا الزيارة إلى جيبوتي فقد تمّت بالفعل، في حين أن الرد الإيجابي بشأن الجزء الإريتري لا يزال قيد الانتظار. وهذا دليل واضح على أن إريتريا ليس لديها أي رغبة في الوفاء بالتزاماتها. وعلى الرغم من أن البلدان الأخرى التي تنطبق عليها نظم الجزاءات تحاول أن تتعاون قدر الإمكان، فإن إريتريا لم تظهر حتى الآن أي رغبة أو استعداد حيال التعاون اللازم مع اللجنة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، وفريق الرصد. ولا بد أن نتساءل عن سبب مواصلة إريتريا رفض السماح للجنة الجزاءات وفريق الرصد بزيارة أسمرة. فهذا لا معنى له حقا ما لم يكن لديها شيء لتخفيه. ومن

المنطقي بالنسبة إلى البلد الذي يسعى جاهدا إلى رفع الجزاءات أن يبدي أقصى درجات التعاون، ولكن يبدو أن الأمر ليس كذلك. وقد يميل البعض إلى إعطاء مهلة إضافية قصيرة بينما يتجاهل مدى أهمية تحقيق السلام والأمن الإقليميين.

ومرة أخرى، يحث المجلس إريتريا على تيسير زيارة رئيس لجنة الجزاءات وفريق الرصد. ويحدونا الأمل في أن يحدث ذلك، بل ويحدونا المزيد من الأمل في أن تختار إريتريا العيش في سلام مع جيبوتي وإثيوبيا، الأمر الذي ندرك أنه لن يُسعد بعض الناس، ولكنه سيشكل المصلحة الفضلى لشعوب البلدان الثلاثة في المنطقة بصفة عامة. وهذا أمر نتطلع إلى تحقيقه بأمل كبير.

السيد أبو العطا (مصر): أود أن أشرح الأسباب التي دفعت وفد بلادي إلى الامتناع عن التصويت على القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) الخاص بتجديد العقوبات على الصومال وإريتريا، وتجديد ولاية فريق الرصد.

كنا نود أن تأتي اللغة المستخدمة في القرار أكثر موضوعية وتوازنا، وأن تأخذ بعين الاعتبار ما أشار إليه تقرير فريق الرصد (S/2017/925) من عدم وجود دليل على صحة ادعاءات دعم إريتريا لحركة الشباب للعام الرابع على التوالي، علما بأن هذه الادعاءات كانت السند الرئيسي لفرض العقوبات على إريتريا عام ٢٠٠٩.

وبالإضافة إلى ما أشار إليه التقرير كذلك من اتسام مشكلة دعم حركات المعارضة المسلحة بطابع إقليمي، يتعين التعامل مع هذه المشكلة بعيدا عن الانتقائية وعلى نحو يعالج جذورها وأسبابها الحقيقية للقضاء على هذه الظاهرة، باعتبارها أحد عوامل عدم الاستقرار في المنطقة. هذا وكنا نأمل أن تتيح صياغة القرار للمجلس التحرك في إطار محدد لمراجعة العقوبات المفروضة على إريتريا وفقا لمعايير واضحة تحافظ إريتريا على التعاون البنّاء معه على نحو يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، ويضمن تلبية جميع شواغل دول المنطقة، خاصة في ما يتعلق بالمسائل الانسانية منها، وفي مقدمتها تسوية مشكلة الجنود الجيبوتيين المفقودين في العمليات العسكرية، بالإضافة إلى تعزيز جهود تسوية النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا بالطرق السلمية.

أود أن أؤكد كذلك على أن تصويت مصر بالامتناع يتسق مع موقفنا الثابت من مسألة الجزاءات التي يتعين التعامل معها ليس باعتبارها هدفا وغاية في حد ذاتها وإنما كإجراء اضطراري مؤقت يتم اللجوء إليه في أضيق الظروف لتحقيق هدف سياسي. وأنه من غير المقبول أن تستمر الجزاءات إلى ما لا نهاية دون أي أفق لرفعها.

كما أنه من المهم أن يتسم نهجنا في التعاطي معها بالمرونة الكافية التي تسمح بمراجعتها وفقا للمتغيرات على أرض الواقع. وعلى رغم مما بذلناه من جهود وتحلينا به من مرونة للتوصل إلى ما ننشده من توافق، فإن القرار الذي عرض على المجلس اليوم لا يتضمن ما اقترحته بعض الدول الأعضاء، ومنها وفد بلدي، من أفكار تعكس التوجهات التي أشرت إليها في السابق. وبالتالي، فلم يكن باستطاعة وفد بلدي التصويت بالموافقة.

هذا وفيما يتعلق بالصومال، فإن وفد بلدي يجدد أهمية الالتزام بنظام الجزاءات الذي تضمنه القرار على نحو يمنع وصول السلاح للجماعات الإرهابية ويحرمها من الموارد المادية والمالية بما يدعم جهود القضاء على الإرهاب ويعزز السلام والاستقرار في الصومال.

السيد نيبنتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، نتوق لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أقرب وقت ممكن في الصومال وإريتريا، وفي منطقة القرن الأفريقي برمتها، ولكننا اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على القرار ٢٣٥٨ (٢٠١٧) للأسباب التالية.

لقد استند المعيار الرئيسي لفرض التدابير التقييدية على أسمرة في عام ٢٠٠٩ إلى دعم إريتريا لحركة الشباب الإرهابية،

والنزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، والدعم الذي توفره أسمرة للجماعات المسلحة التي تعمل ضد جيبوتي وإثيوبيان وعدم تعاون إريتريا مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

في غضون الأعوام الثمانية الماضية، تغيرت الحالة في الميدان كثيرا. وللسنة الرابعة على التوالي، خلصت تقارير فريق الرصد إلى عدم وجود أي دليل دامغ على دعم إريتريا لحركة الشباب. أما عن ادعاءاته بأن الإريتريين يدعمون الجماعات المسلحة الإقليمية، يشير نفس تقرير الخبراء إلى أن هذا النوع من المساعدة لا يأتي من أسمرة فحسب، بل من جميع دول المنطقة تقريبا. وبعبارة أخرى، المشكلة بوضوح مشكلة إقليمية، ومن غير المنصف توجيه اللوم إلى إريتريا وحدها على زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. ونود أن نوجه انتباه المجلس إلى أن بعض الجماعات المسلحة التي ذكرها فريق الرصد لديها مقرات في عواصم البلدان التي يجلس وفودها حول هذه الطاولة. ولذلك يمكننا أن نرى أن بعض الأسباب التي أدت إلى فرض الجزاءات على إريتريا لم تعد قائمة، بينما ما زال نظام الجزاءات مفروضا دون تغيير.

ويساورنا القلق من أن فريق الرصد لم يتمكن من زيارة إريتريا هذا العام، وأيدنا أحكام مشروع القرار المتعلقة بذلك. بيد أننا نرى أنه بالمقارنة بقرار العام الماضي فإن قرار هذا العام قد ازداد سوءا. فبالرغم من طلباتنا المتكررة فهو لا يشير إلى خريطة طريق يمكن أن تكون بمثابة الأساس للإجراءات التي تتخذها إريتريا في المستقبل. وإضافة إلى ذلك، حذف القائمون على الصياغة الإشارة في الديباجة إلى أن فريق الرصد قد أخفق مرة أخرى في إيجاد أدلة قاطعة على دعم إريتريا لحركة الشباب بحجة أن الفقرة ترد أيضا في منطوق القرار ولا مبرر لها وفقا لهم.

وفي الوقت نفسه، هناك فقرات تنتقد إريتريا تتماشى مع مصالح القائمين على الصياغة في الديباجة ومنطوق القرار، ولا يمكننا أن نؤيد هذا النوع من النهج الانتقائي. وفي ذلك الصدد، نكرر مرة أخرى أهمية وضع نوع من خارطة الطريق لرفع الجزاءات تدريجيا عن أسمرة، كما اقترحنا وعدد من الوفود أثناء العمل على مشروع القرار منذ العام الماضي وخلال عام ٢٠١٧.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): ترحب السويد باتخاذ المجلس هذا الصباح للقرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، بالرغم من أسفنا لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. لقد صوتنا تأييدا للقرار لأننا نعتقد أن من الأهمية مواصلة دعم الجهود الأوسع نطاقا لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء في منطقة القرن الأفريقي والتصدي للتحديات وحل النزاعات في المنطقة.

وفيما يتعلق بالصومال، لا يزال نظام الجزاءات يؤدي دورا بالغ الأهمية في دعم الجهود الدولية الرامية إلى دحر حركة الشباب عن طريق عرقلة تدفقات الأسلحة غير المشروعة ومنعها من جمع الأموال. إن دعمنا القوي المتواصل لعملية السلام وبناء الدولة في الصومال بالغ الأهمية إذا أردنا عدم تقويض المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت بالفعل. ولا يزال الطريق طويلا أمام الصومال، بالعديد من المهام الهامة المتبقية. يجب على المجتمع الدولي والشعب الصومالي مواصلة المسيرة في الحفاظ على الزخم والبناء على ما تم إنجازه.

وفيما يتعلق بإريتريا، تتمثل مهمة المجلس في الاستمرار في تقييم ما إذا كانت تدابيره تحقق أهدافها. إن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق غاية. ونرحب بأن المجلس يشير بوضوح في القرار إلى استعداده لاستعراض التدابير المفروضة على إريتريا بانتظام، بما أن البلد يتخذ خطوات لتعميق تعاونه مع اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، ومع المجتمع الدولي ككل. ونحيط علما بأن فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، في التقارير المتتالية، لم يجد أي دليل على دعم إريتريا لحركة الشباب. ومن

الضروري كفالة تعاون إريتريا مع اللجنة وفريق الرصد بغية التحقق من هذا التقييم المشجع بشكل مطلق. وبناء على ذلك يمكن للمجلس أن يشرع في استعراض نظام الجزاءات.

إن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالعديد من المسائل الحدودية لا تزال تهدد الاستقرار الإقليمي وتعرقل التعاون والتنمية على الصعيد الإقليمي. وكما يوضح القرار، تتحمل كافة الدول الأعضاء في المنطقة مسؤولية الامتناع عن الأعمال المزعزعة للاستقرار والعمل صوب تحقيق السلام والرخاء في القرن الأفريقي.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تدعم الولايات المتحدة بقوة اتخاذ المجلس اليوم للقرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، وهو قرار هام يمدد ولاية نظامي الجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا. إن تجديد تلك الولاية يجسد فهم مجلس الأمن بأن أنظمة الجزاءات جزء هام من استجابة المجتمع الدولي الشاملة للحالة في القرن الأفريقي. وبتجديد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، نلتزم بتعزيز الأمن والسلام في المنطقة.

ونود أن ننوه بتعاون حكومة إريتريا في الآونة الأخيرة مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي عموما. ونشجع إريتريا على مواصلة العمل لمعالجة شواغل مجلس الأمن. وبينما نقدر حوارنا مع إريتريا، يجب أن نشير إلى خيبة أملنا جراء الاستمرار في منع فريق الرصد ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا من زيارة البلد. وعدم التعاون يعيق قدرة فريق الرصد على الاضطلاع بولايته على نحو كامل لتقييم التزام إريتريا. وسيكون من الضروري التأكد من ذلك الامتثال لرفع نظام الجزاءات. والسماح بزيارة فريق الرصد والاضطلاع بولايته خطوة أولية لازمة.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تقارير فريق الرصد المتعلقة بالانتهاكات المحتملة للجزاءات، بما في ذلك خطر أجهزة الاتصال اللاسلكي المشفرة للجيش التي تشحن من كوريا الشمالية إلى إريتريا والدعم الإريتري للجماعات المسلحة الإقليمية. ونتوقع أيضا من إريتريا تقديم أي معلومات إضافية متاحة من أجل تسوية أي مسائل عالقة بشأن أي أسرى جيبوتيين محتجزين لديها.

وإذ أنتقل إلى الصومال، أود أن أشيد بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن والامتثال لمتطلبات الإبلاغ المطلوبة منها بموجب نظام الجزاءات. وبشكل أعم، من الواضح أنه قد أتيحت للصومال فرصة هامة من أجل توطيد المكاسب السياسية والأمنية. وبما أنه لدى حكومة الصومال الاتحادية الآن رئيس ورئيس وزراء وحكومة، يتعين على الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أن تركز على توفير الحكم الفعال لشعب الصومال.

لا يمكن التغاضي عن التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب. ونلاحظ مع بالغ القلق تقارير فريق الرصد عن تعزيز إيرادات الفريق من الموارد الطبيعية في الصومال، وتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية مجددا وبكل قوة الحظر المفروض على استيراد وتصدير الفحم الصومالي. ونتوقع من جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها لكفالة التنفيذ الكامل لهذا الحظر، ونتطلع إلى أن يقوم فريق الرصد بتقديم المزيد من التقارير المفصلة عن مصادر تمويل حركة الشباب.

وبالمثل، فإن وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال تحذير جاد من مغبة التقاعس. ولذا على السلطات الصومالية أن تواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل إزالة هذا الخطر. ويبرز القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) أهمية الحكم الصالح، والمكاسب التي تحققت بالفعل في البلد وآفاق التقدم في المستقبل.

نؤيد الصومال في الجهود التي تبذلها لإرساء الأساس لتشكيل حكومة أكثر استقرارا وتمثيلا وشمولا. وتقف الولايات

المتحدة إلى جانب الصومال، ويتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن الاستمرار في التزامهما لكفالة تحقيق المنطقة لمستقبل أكثر سلاما. فبدعم التنفيذ التام للتدابير الواردة في القرار المتخذ هذا اليوم، سوف تساعد الدول الأعضاء على تعزيز السلام والاستقرار في الأجل الطويل في منطقة القرن الأفريقي والمنطقة الإقليمية الأوسع. ونضم صوتنا إلى صوت أعضاء المجلس في إرسال هذه الرسالة القوية اليوم.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): في الآونة الأخيرة، ما برحت الحالة الأمنية العامة في منطقة القرن الأفريقي مستقرة. وفي الوقت نفسه، ما زالت حركة الشباب وغيرها من التنظيمات الإرهابية مستشرية، مما يضع صعوبات أمام السلام والتنمية في المنطقة.

وما فتئت الصين تتابع بصورة وثيقة الحالة في القرن الأفريقي وتطوراتها. ونقدر المساهمات المقدمة من الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة في مكافحة حركة الشباب. نهيب بالمجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة للصومال في الجهود التي تبذلها لبناء الدولة وندعم كذلك الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية بغية تحقيق السلام والاستقرار في القرن الأفريقي في أقرب وقت ممكن.

إنّ بلدان منطقة القرن الأفريقي تعيش على مقربة من بعضها البعض، وتشكل مجتمعا ذا مستقبل مشترك، ومصالح مترابطة ومصيرا مشتركا. لذلك، فإن صون السلام والاستقرار الإقليميين مصلحة أساسية لجميع بلدان المنطقة. وتأمل الصين بكل إخلاص أن تمضي بلدان المنطقة إلى الأمام نحو إحلال السلام الشامل وتحقيق الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، الأمر الذي يصب في جوهر مصلحة شعوبها، وأن تعزز علاقات حسن الجوار وترسِّخ التضامن والتعاون وتسوِّي خلافاتها عبْر الحوار والتشاور، وهذه كلها تخدم المصالح المشتركة لبلدان المنطقة.

لقد كان رأي الصين على الدوام أن الجزاءات وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. فالجزاءات ينبغي أن تفضي إلى التعاون بين البلدان في تسوية خلافاتها، ويتعين تعديلها في ضوء الحالة على أرض الواقع. لقد أعرب أعضاء المجلس عن آراء مختلفة بشأن القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) الذي اتخذناه للتو، ولا يزال هناك مجال لإدخال المزيد من التحسين على النص. وفي ضوء ما سبق، وعلى أساس موقف الصين الثابت إزاء الجزاءات، امتنعت الصين عن التصويت.

وتأمل الصين أن تواصل البلدان المعنية اتباع مبادئ الصداقة مع جيرانها، مع إيلاء الاهتمام للشواغل المشروعة للبلدان المجاورة، واتخاذ التدابير الفعالة لتحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة من أجل تحقيق الأمن المشترك، والمنفعة المتبادلة، والتعاون المفيد للجميع، وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في إحلال السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي وتحقيق التنمية في منطقة القرن الأفريقي.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): ترى أوروغواي أن نظام الجزاءات لا يزال يؤدي دورا حيويا في تعزيز السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

في الصومال، يعمل نظام الجزاءات على كبح تدفق الأسلحة والحد من تمويل حركة الشباب. وتتابع أوروغواي الحالة في منطقة القرن الأفريقي عن كثب، وترحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية. ونود أن نهنئ الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة على إسهامها في الكفاح ضد حركة الشباب الإرهابية، ونناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة إلى الصومال في الجهود التي يبذلها.

أما فيما يتعلق بإريتريا، فيتعين على حكومة إريتريا أن تسمح لفريق الرصد بزيارة البلد. وعلى الرغم من أن فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا قد أبرز في تقريره (S/2017/925) للسنة الرابعة على التوالي عدم وجود دليل قاطع على الدعم الإريتري لحركة

الشباب في الصومال، ترى أوروغواي أنه إذا سمحت إريتريا لفريق الرصد بزيارة البلد، والتحقق من عدم وجود دعم للجماعات المسلحة، والتأكد من مصير أسرى الحرب، سيكون المجلس قادرا على إعادة النظر في رفع اسم إريتريا من قائمة الجزاءات.

ومع ذلك، من المهم لمجلس الأمن أن يبدأ النظر في وضع أساليب عمل أخرى من شأنها أن تسمح لنا بالخروج من هذه الحالة والمضي قدما نحو تسوية الصراعات في منطقة القرن الأفريقي، مع الأخذ في الحسبان أن الجزاءات وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. وعلى هذا النحو، فإن القرار يتناول نظام الجزاءات المفروض على الصومال ولا يحل نفسه من النظامين. ومن شأن التصويت ضده أن يشكك في نظام الجزاءات الساري في الوقت الراهن في الصومال. ولهذا السبب صوتت أوروغواي لصالح المقترح.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إن تحقيق السلام العالمي المستدام أمر مستحيل دون تحقيق السلام والأمن في أفريقيا وفي منطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة. وعلى الرغم من أننا نرى نجاحا في بناء المؤسسات السياسية للحكومة الصومالية الاتحادية، لا تزال المنظمات الإرهابية ترتكب هذه الأنشطة الهدامة. ومن الواضح أنه تنبغي مضاعفة الجهود المبذولة في مجال بناء السلام وبناء الدولة في شكل دعم متماسك ومنسق من أجل مكافحة هذه الجماعات الإرهابية.

نؤيد القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) الذي أُتخذ اليوم، ونؤمن بأن الصومال بحاجة إلى كل الدعم من لجنة الجزاءات من أجل التغلب على التحديات المقبلة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في تعزيز العملية السياسية، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة الصومال في الجهود التي تبذلها في بناء الدولة.

وينبغي أن نعزز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة الصومال الاتحادية لتفادي المجاعة، ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإدانة ووقف تزايد الهجمات التي تستهدف الجهات الفاعلة الإنسانية وعرقلة إيصال المعونة الإنسانية. وثمة ضرورة لتيسير الوصول الكامل والآمن وبدون عوائق من أجل إيصال المساعدة إلى المحتاجين في جميع أنحاء الصومال بغية عدم تكرار مجاعة عام ٢٠١١. وتقدم كازاخستان المساعدة إلى المناطق الريفية في البلاد.

أما فيما يتعلق بإريتريا، فنحيط علما بأن فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لم يعثر على أي دليل قاطع على دعم إريتريا لحركة الشباب. ونرحب باستعداد حكومة إريتريا لتيسير زيارة رئيس الفريق، ونأمل أن يتم الاتفاق على موعد مناسب للطرفين في القريب العاجل. ومن الواضح أن تفهّم الحالة على أرض الواقع بشكل أكبر يمكن أن يساعد مجلس الأمن في الحصول على معلومات أفضل، وبالتالي ييسر استعراض التدابير المتعلقة بإريتريا.

فيما يتعلق بمسألة أسرى الحرب، نرحب بإفراج إريتريا عن أربعة سجناء حرب في آذار/مارس ٢٠١٦، وندعو كلا الجانبين إلى مواصلة المشاركة في حل مسائل المقاتلين.

أما بالنسبة لمسألة الحدود بين جيبوتي وإريتريا، فيحض وفد بلدي الطرفين على الحفاظ على جو من الهدوء وضبط النفس وحل نزاعهما الحدودي سلميا على نحو يتفق مع القانون الدولي.

أخيرا، تعتبر كازاخستان الجزاءات الملاذ الأخير، ولا تزال على أهبة الاستعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة القرن الأفريقي. وبصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، فإنني ملتزم بالعمل بطريقة مفتوحة وشفافة وموضوعية مع جميع أعضاء المجلس من أجل تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام في هذه المنطقة الحرجة دون الإقليمية. وأهيب أيضا بجميع الدول الأعضاء تقديم الدعم في تنفيذ التدابير المقترحة والمساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار

الذي يمكن عندئذ أن يعزز الاستثمارات في التنمية والتقدم، مع تحقيق مكاسب للمنطقة بأسرها.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): لقد تابعت بوليفيا عن كثب التطورات التي حدثت مؤخراً في القرن الأفريقي. أولا وقبل كل شيء، نود أن نشدد على أن بوليفيا تؤيد فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، وتشيد بجهوده الرامية إلى العمل مع الطرفين، وبالتالي الإسهام في تحسين الحالة الأمنية في المنطقة. ومع ذلك، فإن امتناعنا عن التصويت على القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) يوضح على النحو التالي.

أولا، فيما يتعلق بالجزاءات، نؤكد مرة أخرى أن الجزاءات ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها. وينبغي أن تكون وسيلة يُلجأ إليها كملاذ أخير في مواجهة عدم الامتثال للتدابير المؤقتة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تخضع الجزاءات لاستعراضات مستمرة مع تطور الظروف والحالة على أرض الواقع.

ثانيا، فيما يتعلق بإريتريا، نؤكد على النقطة التي مفادها أن الحفاظ على تدابير بناء الثقة بين الدول هو أمر يجب أن يطبق على تصرفات جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا الصدد، أحطنا علما بأحدث تقرير قدمه رئيس اللجنة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) وتقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (S/2017/925)، الذي خلص إلى أنه لم يعثر على أدلة قاطعة تثبت ضلوع حكومة إريتريا في دعم الجماعة الإرهابية، حركة الشباب.

ثالثا، فيما يتعلق بالشفافية والتقيد بقرارات مجلس الأمن، نعتقد أنه يتعين على لجنة الجزاءات وفريق الرصد أن يقوما أيضا بزيارة إريتريا في أسرع وقت ممكن.

وأخيرا، فإننا ندعو إريتريا إلى العمل من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، وأن تضع جانبا أي نوع من المصالح من شأنه أن يقوض هذا الهدف الشامل.

وفيما يتعلق بالصومال، فإننا نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء استمرار أعمال السلب والنهب التي ترتكبها حركة الشباب في الصومال وفي جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. واستخدامها الهجمات غير المتناظرة والمتطورة يشهد على ذلك، والهجمات المتعددة والمئات من الأرواح المفقودة نتيجة الهجمات في مقديشو في الشهر الماضي ليست سوى مثال واحد على ذلك.

وتدعو بوليفيا المجتمع الدولي بأسره إلى مواصلة دعم الجهود والمبادرات التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة دون الإقليمية لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال، ومكافحة ودحر التهديدات الإرهابية. كما نود أن نؤكد على الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية الرامية إلى تطوير وتعزيز العملية السياسية الملائمة لتحقيق السلام والمصالحة في البلد، مع مراعاة سيادته وسلامته الإقليمية.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا، وكذلك ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المرتبطة به.

وفيما يتعلق بالصومال، فإن الجزاءات، ولا سيما الحظر المفروض على الأسلحة، لا تزال تشكل أداة هامة وبناءة في مواجهة التهديد المستمر الذي تمثله حركة الشباب في البلد، واستمرار وجود تنظيم داعش. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أتقدم بتعازي فرنسا لشعب الصومال وحكومته بضحايا الهجوم المروع الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في مقديشو. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، تؤكد فرنسا أن الإعفاءات المنصوص عليها تساعد في الحفاظ على قدرة السلطات الصومالية في مجال الحصول على المعدات التي تحتاجها للدفاع عن نفسها ضد الجماعات الإرهابية.

وفيما يتعلق بإريتريا، ترى فرنسا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ موقفا متوازنا، وأن يتخذ بشكل خاص موقفا واقعيا.

ولم يعثر فريق الرصد، للسنة الرابعة على التوالي، على أدلة قاطعة تثبت ضلوع إريتريا في دعم حركة الشباب في الصومال. وهذه نقطة إيجابية. ومع ذلك، ترى فرنسا أنه لا يزال من الضروري أن تتعاون إريتريا مع لجنة الجزاءات وفريق الرصد، وعلى نطاق أوسع، مع آليات الأمم المتحدة الأخرى، قبل المبادرات التي يقوم بها مجلس الأمن.

وقد أبدى المجلس قدرا من الانفتاح في العام الماضي باعتماد القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) والمشاورات التي عقدت هذا الربيع. بيد أن إلغاء زيارة رئيس لجنة الجزاءات المقررة إلى أسمرة في هذا السياق، كان مخيبا للآمال. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تلتزم إريتريا بمعالجة مسألة سجناء الحرب الجيبوتيين نهائيا، وأن تدعم الوساطة النشطة بغية استئناف الحوار مع جيبوتي، وبشكل عام ينبغي أن يتم وقف أي دعم للجماعات المسلحة في المنطقة. ولا يزال الباب مفتوحا ولكننا بانتظار بوادر ملموسة للتعاون.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): ترحب السنغال باتخاذ القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا، مما يدل على رغبتنا الجماعية في مواصلة رصد الأوضاع السياسية والأمنية عن كثب في البلدين.

إن الشواغل المستمرة التي تنعكس في النص تشكل أيضا، في رأينا، دليلا على الاعتراف المشترك بالتحديات التي تواجه في الصومال وإريتريا. وفي الواقع، فإن الأعمال الشائنة التي تقوم بها حركة الشباب في الصومال حيث لا تزال تحتل أجزاء من الإقليم وتشن الهجمات، بما في ذلك مؤخرا، تجعل الحالة الأمنية في البلد أكثر صعوبة في وقت حيث يحاول القادة الصوماليون استعادة وتعزيز سيادة القانون.

وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلدي الاتفاق السياسي الصومالي ١٦ المؤرخ نيسان/أبريل بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية بشأن الآلية الأمنية الوطنية التي تهدف إلى إدماج القوات الإقليمية والاتحادية، وكذلك ميثاق الأمن الذي تم اعتماده في مؤتمر لندن.

ونشدد أيضا الأهمية التي يوفرها القرار لنهج شامل يأخذ في الاعتبار أهمية تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على مصادر تمويل حركة الشباب. ونحن نؤيد الأحكام الواردة في القرار لمنع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الصومال. وتأمل السنغال أن يساعد تنفيذ هذا القرار على تعزيز إعادة الإعمار السلمي في الصومال.

وفيما يتعلق بإريتريا، يعترف القرار بحق بالجهود التي بذلتها مؤخرا الحكومة لإعادة بناء الروابط مع المجتمع الدولي. ويكتسي هذا التعاون أهمية حاسمة، حيث بوسعه أن يمكن المجلس في المستقبل من إجراء تقييم أفضل للتدابير التي يتعين تنفيذها من جانب ذلك البلد. أود أن أشير إلى أن فريق الرصد لم يجد أدلة على دعم إريتريا لحركة الشباب.

أما بخصوص النزاع الحدودي مع جيبوتي، نرحب بالهدوء وضبط النفس من كلا الطرفين، ونطلب إليهما أن ينظرا في أي سبيل ممكن للتوصل إلى حل سلمي.

نحن واثقون إزاء فعالية العمليات الإقليمية. ونحن مقتنعون بأن التعاون الكامل من دول المنطقة في إطار الآليات الإقليمية المنشأة لهذا الغرض، هو وحده الذي يمكن أن يكفل استجابة منسقة، وبالتالي مستدامة للمشاكل المتعلقة بالحركة الشباب والجماعات الإرهابية الأخرى التي تبتلي لها المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

تربط إيطاليا بالقرن الأفريقي بأسره، علاقات تاريخية وثقافية واقتصادية واستراتيجية عميقة، وهي ملتزمة التزاما عميقا باستعادة السلام والاستقرار في المنطقة بصورة كاملة. ولذلك، نرحب باتخاذ القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) ونود أن نشكر القائمة

على الصياغة، المملكة المتحدة، على عملها الممتاز. ونحن لم ندخر جهدا في التفاوض على النص الذي اتخذ اليوم من أجل إدخال بعض الأحكام التي يمكن أن تعكس تطور الحالة، وتفتح الطريق أمام استعراض نظام الجزاءات في المستقبل القريب، مما يتيح لنا تأييد هذا النص تأييدا تاما.

وفيما يتعلق بالصومال، يدين القرار انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة، الأمر الذي يقوض سيادة الصومال وسلامته الإقليمية. وعلاوة على ذلك، اعترف مجلس الأمن للمرة الأولى بالتقدم الذي أحرزته الصومال في مجال تحديد الأسلحة، وتعهد بمراجعة الحظر بعد أن تستوفي مقديشيو جميع الشروط.

انتقل إلى إريتريا، حيث يقرّ مجلس الأمن في منطوق القرار للمرة الأولى أنه لا يوجد دليل قاطع على دعم إريتريا المزعوم لحركة الشباب، وهو ما دأب فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على قوله لأربع سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الأمن ملتزم باستعراض الجزاءات المفروضة على إريتريا مرة أخرى، ابتداء من الفصل القادم. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لإريتريا أن تعزز تعاونها مع اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧(٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا فريق الرصد، ولا سيما من خلال تيسير زيارة يقوم بها رئيس اللجنة. إن التعاون مع لجنة الجزاءات وفريق الرصد ليس خيارا؛ فهو شرط إلزامي من أجل فتح المزيد من الأبواب في الأشهر المقبلة.

والجزاءات أداة وليست غاية. ويجب تنقيحها عندما تتطلب الظروف الجديدة ذلك، شأنها شأن أي صك آخر. وينبغي للصومال وإريتريا أن يغتنما الفرص التي يتيحها القرار الذي اتخذ اليوم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن اليوم في هذه الجلسة باسم الصومال. وفي البداية، أود أن أشكر السفير عمروف على الجهود التي بذلها بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا للمضي قدما بأعمال اللجنة منذ توليه منصبه. إننا بشكل عام نؤيد القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، بشأن الصومال، ونشيد بالحكومة البريطانية، بصفتها قائمة على صياغة القرار، على مشاركتها، ونشيد أيضا بجميع أعضاء لجنة الجزاءات على أعمالهم.

ونرحب بالخطوات التي اتخذت لتعزيز الحظر المفروض على تجارة الفحم والتنفيذ الكامل للحظر، الذي يوفر تمويلا كبيرا للمنظمة الإرهابية، حركة الشباب. ولا تزال حركة الشباب تعد التهديد الأكثر إلحاحا في الصومال وتسبب المشاكل الأمنية الخطيرة في البلد وفي الواقع في المنطقة. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر المجلس بأنه بعد فترة وجيزة من تنصيب فخامة الرئيس محمد عبد الله فرماجو، فإنه عرض التسامح والعفو عن أعضاء هذه المنظمات الإرهابية. ومع ذلك، فإن هؤلاء الإرهابيين رفضوا العرض.

ونتيجة لذلك، فإن تعزيز قدراتنا وهيكلنا الأمني بإصلاح قطاع الأمن وتنفيذ برنامج قوي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يزال يشكل الأولوية الرئيسية للحكومة الصومالية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا الإصلاح لن يتحقق إلا من بزيادة المساعدة المنسقة التي يقدمها المجتمع الدولي لقطاع الأمن الصومالي وتعزيز الجيش الوطني الصومالي وزيادة قدرة قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع إنفاذ سيادة الصومال وسلامته الإقليمية. وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، مع أن القرار يشدد على أهمية العمل على منع الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن امتداد الأزمة الإقليمية إلى

الصومال، فإنه لا يحدد على وجه الدقة تأثير أزمة الخليج على الصومال، سواء من منظور التفكك السياسي أو غيره. وكنا نأمل أن يكون القرار أكثر وضوحا إزاء ضرورة احترام استقلال الصومال السياسي وسيادته وسلامته الإقليمية، وقبل كل شيء، وحدته.

ثانيا، مع أن القرار يدعو فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى مواصلة التحقيق في استخدام المواد الكيميائية في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة، فإن الحكومة تود أن ترى مجلس الأمن وهو يعتمد توصيات لكبح تلك الأساليب المميتة، ولا سيما بالنظر لكون ستة من قنابل حركة الشباب السبع الأخيرة تتضمن مواد كيميائية، وبالنظر لحجم التفجير الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وأدى إلى خسارة ٣٥٠ من أرواح الأبرياء.

ثالثا، لا يزال حظر توريد الأسلحة ساريا في الصومال لأكثر من ٢٠ عاما، مع تعديلات متعددة، بما في ذلك رفع جزئي للحظر. وبالرغم من أن القرار يدعو إلى تنفيذ هيكل للأمن الوطني في الصومال يدمج القوات الإقليمية والاتحادية، فإن إطار حظر توريد الأسلحة القائم في الصومال يدعم قطع إمداد الكيانات المتعددة المختلفة لقطاع الأمن بالأسلحة والذخائر وقد يسهم في تجزئة بلدنا بأسوأ الطرق الممكنة. وقد يكون هناك مبرر لاستثناءات محدودة معينة، لكن لا بد من مواءمة حظر توريد الأسلحة بشكل وثيق مع هيكل قطاع الأمن الوطني في الصومال. ويقر فريق الرصد، في مذكرته للمساعدة على التنفيذ رقم ٢ لعام ٢٠١٦، بهذه الشواغل ويقدم توصيات إلى مجلس الأمن يتم تجاهلها، حتى الآن.

وأسلم بأن حكومة بلدي بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود للامتثال الكامل لمتطلبات الرفع الجزئي للحظر، بما في ذلك التحسينات التي يجب علينا أن نجريها في إدارتنا للأسلحة ومنظومات القيادة والتحكم. وأؤكد أن حكومة بلدي ستعمل على تعزيز الامتثال خلال العام المقبل. وفي هذا الصدد، نطلب إلى المجلس أن ينظر في وضع نقاط مرجعية محددة بوضوح من أجل الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة، فضلا عن تحديث إطار حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال لكي يعكس هيكلنا للأمن الوطني.

وأخيرا، نعرب عن بالغ قلقنا حيال كون الحكومة الإريترية لم تحدد مصير أسرى الحرب الجيبوتيين الـ ١٣ المتبقيين المحتجزين في الحبس الانفرادي في السجون الإريترية. ونناشد إريتريا إطلاق سراحهم فورا، والامتثال لقرارات مجلس الأمن والتفاوض بحسن نية لتسوية النزاع الحدودي مع جيبوتي، الذي تعتقد الحكومة الاتحادية أنه مضر باستقرار الحالة الأمنية في منطقة القرن الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، وأهنئ إيطاليا على توليها رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويشرفني أن أخاطب هذه الجلسة لمجلس الأمن باسم شعب إريتريا الذي ظل، لأكثر من نصف قرن، في طليعة الكفاح من أجل السلام والكرامة الإنسانية في القرن الأفريقي.

واليوم مرة أخرى أضاع مجلس الأمن فرصة أخرى لتصحيح تعديه على شعب إريتريا وللإسهام بشكل إيجابي في إحلال الأمن في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، التي عانت لفترة طويلة من الآثار المدمرة لآفة النزاع والفقر والإرهاب. وعلى مدى خمسة أعوام – بما في ذلك هذا العام – يؤكد فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على أنه ليس هناك أية أدلة على دعم إريتريا لحركة الشباب في الصومال، وهو المبرر الرئيسي الذي يلجأ إليه لفرض الجزاءات. وكان ينبغي ألا يكون هذا مفاجئا إطلاقا، إذ أن دور إريتريا في مكافحة الإرهاب في المنطقة مسألة مدونة في سجلات التاريخ.

وفيما يتعلق بجيبوتي، من غير المسبوق للمجلس أن يعاقب أحد الطرفين بدون أي نوع من التناظر، لا سيما حينما يكون النزاع خاضعا لإجراءات وساطة متفق عليها بصورة متبادلة. ولا تزال الطريقة المختلة التي دأب مجلس الأمن على التعامل بها مع النزاع تثير إحساسا بعدم الالتزام لدى حكومة جيبوتي، التي تنتهج سياسة للاستفزاز تهدف إلى إثارة التوترات في حين، في الواقع، لا تزال الحدود بين البلدين هادئة. وعلاوة على ذلك، فإن إريتريا ترى أن من المفارقة أن المجلس اختار أن يبقى صامتا بشأن احتلال إثيوبيا غير الشرعي لأراضي إريتريا الخاضعة لسيادتها لفترة ١٥ عاما في حين يتحرش بإريتريا بسبب نزاع حدودي مفترض مع جيبوتي.

إن الرسالة الموجهة إلى شعب إريتريا ممن أيدوا القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) مدوية وواضحة. فإريتريا لم ترتكب أي خطأ، كما أنها لم تنتهك قرارات مجلس الأمن، بيد أنه ستستمر المحافظة على فرض الجزاءات لغرض وحيد هو استهداف إريتريا. أما الرسالة الموجهة إلى مواطني المنطقة فهي واضحة بالقدر نفسه – ومفادها أنه لا يوجد أي استعداد من جانب المجلس لمعالجة القضايا الأساسية التي تؤدي إلى تقويض السلام والأمن في المنطقة.

إن التركيز الذي أولاه بعض أعضاء المجلس على الدعم المزعوم للجماعات المسلحة غير مناسب، وغير مقبول، ويستند إلى إزدواج المعايير. وهو سيكافئ تفاقم الحالة والاحتلال وسياسات زعزعة الاستقرار وتغيير النظام، والاستفزاز. وسيشجع على إدامة لعبة المحصلة الصفرية، وهو أمر يدعو إلى الأسف، ولكن الأمر الأهم أنه سيعتبر إساءة لهذا الجهاز، الذي يكلف بالمهمة البالغة الأهمية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

ولا تزال منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر مضطربة وهشة. وتقدم إريتريا إسهاما متواضعا ولكنه هام في تحقيق الاستقرار في المنطقة ؛ غير أن من الأهمية بمكان أن ينظر فيما إذا كانت الجزاءات المفروضة على إريتريا خلال الأعوام الثمانية الماضية تؤدي إلى انحسار النزاعات أو إلى تأجيجها. ومن الواضح أن الجزاءات أدت إلى ازدياد الحالة سوءا بمكافأة المعتدي وإعطاء إثيوبيا إحساسا بالإفلات من العقاب. واستلزمت الجزاءات إدامة النزاع، مما أسفر عن ثمن باهظ دفعه شعبا إثيوبيا وإريتريا، فضلا عن تعقيد الحالة الأمنية الإقليمية.

وإريتريا تدعو المجلس مرة أخرى إلى تصحيح هذا الخطأ، لا لصالح إريتريا فحسب، بل من أجل إثيوبيا والمنطقة دون الإقليمية ومنطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر أيضاً.

إن السلام والأمن الإقليميين في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر هما مسؤولية بلدان المنطقة بالدرجة الأولى. وإريتريا ستواصل مشاركتها وإسهامها على نحو بناء في كفالة السلام والود والتقدم في منطقتنا. واقتناع إريتريا بذلك نابع من اعتقادها بأن تهيئة بيئة مؤاتية أمر جوهري لضمان تنميتها الشاملة التي محورها الناس.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى الوفود التي لم تؤيد هذا القرار الذي اتخذه المجلس، وهو قرار له دوافع سياسية وسيأتي بنتائج عكسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواله (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود جيبوتي أن تعرب عن امتنانها العميق لأعضاء مجلس الأمن على هذه الفرصة لإبداء رأيها بشأن النزاع الحدودي الذي لم يُحل مع إريتريا وتزايد التوتر وانعدام الأمن بعد انسحاب القوات القطرية في ١٣ حزيران/يونيه. وتود كذلك أن تشكر السيد خيرت عمروف، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، ونثني على المملكة المتحدة لجهودها التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) اليوم.

فيما يتعلق بالصومال، أود أن أؤكد قلق جيبوتي الشديد لأن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديدا خطيرا لسلام المنطقة واستقرارها. لقد شهدنا اتجاها مثيرا للقلق بصفة خاصة يتمثل في هجمات متعددة شرسة بشكل لا يصدق هذا العام. ووفقا لبعض التقارير، فإن حركة الشباب كانت ضالعة في أكثر من نصف جميع الأحداث العنيفة التي نسبت إلى الجماعات الإسلامية المسلحة في أفريقيا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧.

ونحن نرحب بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ لإنشاء هيكل أمني وطني لدمج القوات الإقليمية والاتحادية، وكذلك الاتفاق الأمني المتفق عليه في مؤتمر لندن، ونتطلع إلى المؤتمر المعني بالأمن المقرر عقده في مقديشو في كانون الأول/ديسمبر. ونؤمن إيماناً راسخاً أنه لا يمكننا أن نساعد في رسم مسار متفق عليه نحو إنشاء قوات أمن وطنية مهنية إلا من خلال تسوية سياسية قابلة للحياة.

ولتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في هزيمة حركة الشباب ودحرها، من المهم التأكيد على أن الدعم المتواصل والمعزز مطلوب لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويجب أن يعزز الشركاء الدوليون دعمهم لبعثة الاتحاد الأفريقي من خلال تزويدها بقدرات حيوية – وبخاصة مضاعفات القوة وعناصر التمكين – للمساعدة على مواجهة تحديات تحقيق المهام المنوطة بها. أخيراً، تؤكد جيبوتي مجدداً التزامها الثابت بالسلام في الصومال، واستعدادها للإسهام بأي طريقة ممكنة.

أما فيما يتعلق بإريتريا، فإن جيبوتي تعرب عن بالغ قلقها لعدم السماح لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بزيارة إريتريا للولاية الخامسة على التوالي. كما أن البعثة التي اقترحها رئيس فريق الرصد لم يتسن إتمامها لتضارب الجداول الزمنية – وهي ذريعة كثيرا ما تذكرها إريتريا لعدم التعاون مع بعثات الرصد.

وما زلنا نعتقد أن إريتريا لم تتوقف أبداً عن تسليح حركة الشباب وتقديم الدعم لها، وقد تقاسمنا الأدلة على ذلك مع فريق الرصد، على النحو الوارد في تقريره المقدم إلى المجلس (S/2017/945). ولإن بعثات الرصد قد منعت من الاضطلاع بولاياتها في إريتريا، فقد تعذر عليها، بطبيعة الحال، أن تخلص إلى أي استنتاجات بشأن سلوك إريتريا. وينبغي لإريتريا أن تلتزم بالتعاون الكامل مع فريق الرصد، بما في ذلك السماح بالوصول الكامل إلى جميع المعلومات والسجلات التي تراها البعثة ضرورية للاستعراض وجميع الأفراد الذين ترى من الضروري مقابلتهم.

إن القرار الذي اتخذه أعضاء المجلس للتو يؤكد على أهمية التعاون مع فريق الرصد. ويجب أن يكون هناك تغيير في سلوك دولة إريتريا، ونأمل ألا تكرر مرة أخرى التعهد علنا بعرقلة عمل فريق الرصد، في تحد للمجلس، مثلما فعلت بشكل قاطع في هذه القاعة في نيسان/أبريل، عندما قال ممثلها: ”إن إريتريا لا ترى أي قيمة مضافة لزيارة يقوم بها فريق الرصد إلى البلد“ S/PV.7925، الصفحة ٢١).

لقد انقضت ١٠ سنوات تقريبا منذ انتهكت إريتريا القانون الدولي واقتحمت أراضينا بصورة غير مشروعة واحتلت رأس دميرة وجزيرة دميرة. وانقضى ما يقرب من ١٠ سنوات أيضا منذ أن احتجزت إريتريا أسرى حرب جيبوتيين ورفضت تقديم قائمة بأسماء وأرقام هوية الأسرى والمفقودين الآخرين الذين تحتجزهم، أو أن تقدم أي معلومات عن مصير الجيبوتيين الذين تحتجزهم بمعزل عن العالم الخارجي وفي ظل أقسى الظروف اللاإنسانية والمهينة. ومضت ١٠ سنوات منذ أن بدأت إريتريا في تجنيد وتجهيز وتسليح مجموعات لزعزعة استقرار المنطقة والتحريض على العنف وإثارة القلاقل المدنية في جيبوتي.

وتقرير فريق الرصد يقدم أدلة دامغة على محاولات إريتريا المستمرة لتفاقم الصراع والتحريض على التمرد المسلح ضد حكومة جيبوتي. ونحن نبدي باستمرار اهتماما قوياً بتسوية هذه

الأزمة بالطرق السلمية. ولم ندخر جهدا في سعينا لتسوية هذه الأزمة. وبعد انتهاء جهود الوساطة القطرية ورحيل موظفي قطر من منطقة الحدود الدولية، نقلت إريتريا أفرادها العسكريين إلى رأس دميرة وجزيرة دميرة، مما أسهم في تصاعد مظاهر التوتر وانعدام الأمن وهدد باندلا ع أعمال عنف جديدة.

وقد قرر الاتحاد الأفريقي إيفاد بعثة تقصي حقائق إلى جيبوتي وإريتريا خشية احتمال استئناف الأعمال العدائية. وتعاونت جيبوتي مع بعثة الاتحاد الأفريقي ويسرت عملها لكي يتسنى لها إنجاز ولايتها. ولم تتعاون إريتريا، كسابق عهدها، مع بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها الاتحاد الأفريقي. وكما يطالب القرار الذي اتخذه المجلس للتو، تلتزم جيبوتي التزاماً تاماً بمواصلة التعاون مع رئيس الاتحاد الأفريقي.

وقد انقضت أربعة أشهر منذ انسحاب المراقبين القطريين، ولا تزال إريتريا تحتل أراضي جيبوتي ذات السيادة بصورة غير مشروعة. والآن، وبعد أن لم يعد النزاع الحدودي الذي لم يحل، موضوعاً لوساطة طرف ثالث، ترى جيبوتي أنه يتعين على مجلس الأمن أن يحث إريتريا وجيبوتي – على سبيل الاستعجال وبغية تجنب تصعيد العنف – على أن تقبلا التسوية السلمية للنزاع الحدودي وفقاً للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

ونشكر أعضاء مجلس الأمن على تقييمهم للحالة، ونحيط علماً، على وجه الخصوص، بالفقرة ٤٠، التي تحث الطرفين على ”التماس جميع الحلول المتاحة لتسوية نزاعهما الحدودي سلميا وبطريقة تتسق مع القانون الدولي“. ولتنفيذ قرار مجلس الأمن، قد توافق جيبوتي على تقديم النزاع إلى محكمة العدل الدولية أو محكمة دولية تعسفية تنشأ وفقا للقواعد المعمول بها في محكمة التحكيم الدائمة. للخروج بقرار نهائي وملزم.

وعلى الرغم من أن الوساطة التي تقودها قطر قد انهارت بمجرد أن بدأت لأن إريتريا رفضت تعيين عضو لها في هيئة الوساطة، فقد استثمرت جيبوتي في السلام من مرحلة مبكرة جدا. وقدمت مذكرة قانونية وبيانا شاملا بالوقائع ذات الصلة والمبادئ القانونية المنطبقة على هذه المسألة وغيرها من المسائل التي تشكل جزءاً من النزاع. لقد تعاونت جيبوتي وخصصت الوقت والموارد والطاقة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية. وفي المقابل، لم نواجه سوى التشويش بسوء نية من إريتريا.

ولا يزال هناك ١٣ من أسرى الحرب المتبقين لم ترد أي معلومات عن مصيرهم وما زالوا محتجزين لدى إريتريا. إن أسرانا بشر، وليسوا أعداداً. وإطلاق سراح أسرى الحرب المتبقين من قسوة الأسر في مقدمة شواغلنا. وسنعمل بلا كلل لضمان إعادتهم إلى الوطن. وليس هناك أي مصداقية على الإطلاق لما تدعيه إريتريا تحقيقا لمآربها من أنها أطلقت سراح جميع أسرى الحرب الجيبوتيين الذين كانت تحتجزهم. وحتى بعد فرار اثنين من أسرى الحرب الجيبوتيين في عام ٢٠١١، رفضت إريتريا الاعتراف بأنها كانت تحتجزهما من الأساس. بل إن إريتريا ظلت ثماني سنوات تنكر وجود أسرى الحرب الأربعة الذين أطلقت سراحهم.

وقد اضطر الاتحاد الأفريقي، في بيانه الصادر في آذار/مارس ٢٠١٦، إلى القول بما يلي:

> ”ومع الإقرار بالإفراج عن أسرى الحرب الجيبوتيين في آذار/مارس ٢٠١٦، فإننا ندعو إريتريا إلى توضيح مصير أي سجناء متبقين والإفراج عنهم“.

وعلى النقيض من ذلك، أذنت حكومة جيبوتي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين باستعراض تاريخ كل أسرى الحرب الإريتريين المحتجزين في جيبوتي منذ اشتباكات عام ٢٠٠٨، وتقديم توصيات فيما يتعلق بوضعهم واحتياجاتهم للحماية.

وقد رُفضت مبادرات جيبوتي كما قوبل عرضها للحوار بالرفض. وعوضاً عن البحث عن السلام، آثرت إريتريا الحرب.

وبدلاً من التعاون مع بعثة تقصي الحقائق التابعة للاتحاد الأفريقي، لم تقدم إريتريا موعداً حتى الآن. ومجلس الأمن، بتجديد الجزاءات، قد بعث إشارة سياسية واضحة بأن على إريتريا ألا تلوم إلا نفسها. والواقع أن أي تحليل موضوعي ومحايد سيتوصل إلى استنتاج أن الطرف المسؤول هو إريتريا نفسها.

وفي الوقت نفسه، فإن قرار اليوم يتيح لإريتريا مخرجاً معقولاً. وإريتريا ملزمة قانوناً بالامتثال لقرارات مجلس الأمن، حسبما أشارت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ فيما يتعلق بتحدي إريتريا لمجلس الأمن،

”ينبغي عدم السماح لأي بلد بالإفلات من العقاب لتجاهله قرارات مجلس الأمن، لأن ذلك لا يبشر بالخير بالنسبة للسلام والأمن في المنطقة والعالم“ (S/2008/602، الفقرة ٥٦).

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.